2023/03/05

التقرير الصحفي اليومي

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	تخريج الفوج التاسع والعشرين من طلبة جامعة البترا	9	الدستور
.2	واقع التخصصات الراكدة والمشبعة وحاجة السوق على طاولة الدستور	4	الدستور
.3	"الكشف التنافسي" فجوة بين التخصصات واحتياجات سوق العمل	4	الدستور
.4	"التعليم العالي" تضع نهجا متكاملا للتعامل مع التخصصات الراكدة والمشبعة	5	الدستور
.5	العزوف عن التعليم التقني والمهني يحتاج وقفة في بعديه الاجتماعي والنفسي	5	الدستور
.6	التدريب المهني حل عملي لواقع التخصصات الراكدة والمشبعة	5	الدستور
.7	مشروع لتعزيز القدرات في تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر في "الألمانية"	9	الدستور
.8	السفيرة البريطانية ترعى حفل تخريج طلبة البرامج الدولية المستضافة في جامعة الشرق الأوسط	11	الدستور
.9	الضمان تنشر تقرير إصابات العمل 2021، 15403 إصابات عمل منها 196 وفاة	14	الدستور
.10	منخفض جوي خماسيني اليوم	4	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

تخريج الفوج التاسع والعشرين من طلبة جامعة البترا

مادبا – احمد الحراوي @AddustourNews

رعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم حفل تخريج طلبة الفوج التاسع والعشرين من طلبة جامعة البترا في القاعة الرياضية بعمادة شؤون الطلبة في الجامعة. بحضور سمو الأمير عاصم بن نايف، والأميرة سناء عاصم. وهنأ عبد الرحيم أهالي الطلبة ،وزف البشرى للحاضرين باستحداث كلية طب الأسنان في الجامعة قائلا: «سوفَ تستقبلُ جامعةُ البترا فوجَها الأوَّل في كليّة طبِّ الأسنان معَ بداية العام الجامعيِّ 2024/2023»، مَضيفا أن الجامَعة استحَدثت مَجموعة من البرامج الجديدة في هذا العام، منها: برنامَجُ الماجستيرِ في التصميم الداخليِّ، وبرنامَجُ الماجستير في تخصّص المُدُن المستدامةَ الذكيّة، وبرنامجٌ جديدٌ لمرحَلة البكالوريَوس في تخصص تكنولوجيا تصميم الفيلم الرقميِّ في كلية العمارة والتصميم.

وَأشارَ عبد الرحيمَ إلى أنِ الجامعَة بدأتْ بالتوجُّه نحوَ تحقيق الرؤية الملكيّة لدمج الشباب في الأحزاب، واستَضَافت الفعاليَات والمَناظرات المَختلفة، ووقّعتْ مذكّرة تفاهُم معَ الهيئة المَستقلّة للانتخَاب من أجل تحقيق تلك الرؤية.

ووجهت الطالبة هياَ النجداوي في كلَمة الخريجين التهنئة لطلبة الدفعة الأولى قائلة:»كانت سنوات جامعتنا مليئة بالتحديات، وبالفرص العديدة لاكتساب المعرفة والعلم، ما أتاح لنا النمو والتفوق».

وقالت الطالبة شهد العفيشات في كلمة الدفعة الثانية من الخريجين: «ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة، كان فيها الجد والاجتهاد رفيقَيْن لنا على الدوام. نودع فيها متعة العلم، لنبدأ العمل، مضيفة: «اليوم هو يوم الفرح والفخر، يوم النجاح، الذي نتذوق فيه حلاوة النجاح. إنه يوم البداية».

واشتمل حفل التخريج على قصة نجاح الدكتورة بيان الخواجا خريجة جامعة البترا من كلية الصيدلة التي أنهت مرحلتي البكالوريوس والماجستير بتفوق من جامعة البترا التي ابتعثتها للحصول على درجة الدكتوراه ثم عادت لتعمل أستاذة مساعدة في كلية الصيدلة بالجامعة.

كما استضاف حفل التخريج عضو هيئة التدريس في كلية الإعلام في جامعة البترا سابقا الدكتور علي الحديد الذي تخرج من جامعة البترا عام 2000.

Controlled Copy
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
Page 3 of 12 | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

قضية بحاجة إلى حلول من «خارج الصندوق»

واقع التخصصات الراكدة والمشبعة وحاجة السوق على طاولة «الدستور»

أرقام لا تعدّ صامتة، إنما تحمل دلالات يجب البحث فيها والوقوف على تفاصيلها، كونها في زيادة وليس العكس، بمعنى أن واقع التخصصات الراكدة والمشبعة وحاجة السوق من تخصصات لا تجد إقبالا على دراستها في الجامعات، باتت قضية تحتاج حلولا من خارج الصندوق، تبدأ من تغيير جذري في ثقافة المجتمع حيال دراسة بعض التخصصات دون الأخرى، فضلا عن التوجه للتعليم التقني والتدريب والتعليم المهني.

الكشف التنافسي للعام 2023 الذي أعلن عنه ديوان الخدمة المدنية نهاية الأسبوع الماضي، أعاد الدوران في ذات الحلقة المفرغة فيما يخص التخصصات، حيث ما تزال أعداد الطلبات في زيادة، والإقبال على تخصصات مشبعة وراكدة أيضا ما يزال قائما، وتوجه الإناث لدراسة العلوم التربوية ما يزال بذات الحجم، واللافت الإقبال المتواضع إن لم يكن الضعيف جدا على التعليم التقني ييسيطر على مشهد التعليم بصورة عامة.

على طاولة البحث هذا الأسبوع، وضعت «الدستور» ملف التخصصات الراكدة والمشبعة بناء على أرقام الكشف التنافسي للعام 2023، فعندما نكشف الأرقام أن العدد التراكمي للطلبات المدرجة على الكشف التنافسي لهذا العام (486118) طلبا بزيادة تراكمية سنوية بلغت (6.7 %) عن العام الماضي، منها (32621) للجامعين بنسبة (86.1 %)، و(5227) للدبلوم بنسبة (13.8 %)، و(26) للدبلوم الفني بنسبة (0.1 %) من اجمالي الطلبات الجديدة، منها (350036) طلباً للإناث بنسبة (72 %)، و(420549) طلبا من الجامعيين بنسبة (86.51 %)، و(65394) لحملة مؤهل الدبلوم الشامل بنسبة (13.45 %)، والمفارقة الهامة أن (175) طلباً فقط من الدبلوم الفني بنسبة (0.04 %)، هي أرقام تحتاج بحثا ودراسات وحلول حقيقية.

واللافت أن (220737) من المجموع الكلي للطلبات من المهن والتخصصات التعليمية بنسبة (45.4 %)، تليها التخصصات الهندسية بنسبة (15.2 %)، والتجارية والمالية (62169) طلب بنسبة (12.8 %) والإدارية (46325) طلب بنسبة (9.5 %) والطبية (44388) طلب بنسبة (9.1 %) و (38737) طلب للتخصصات الأخرى بنسبة (8 %).

فريق «الدستور» هذا الأسبوع وقف في قراءة ومتابعة من ديوان الخدمة المدنية على واقع التخصصات الراكدة والمشبعة وقراءة دقيقة بشأنها، والجهود التي تبذل فيما يخص التعليم والتدريب المهني والتقني، والبعد الاجتماعي والنفسي للجوء إلى دراسة تخصصات دون الأخرى.

.2

رغم كل ما يُبذل من جهود حكومية لتغيير هذا الواقع

«الكشف التنافسي».. فجوة بين التخصصات واحتياجات سوق العمل

تكدّس طلبات «تخصصات مشبعة» بمخزون «الخدمة المدنية» منذ 15 عامًا

عزوف عن التعليم التقني والمهني والتشبث بثقافات تركز على مهن معينة

الناصر: «الثقافة المجتمعية» أدت لاستمرار الخلل بمخرجات التعليم العالي

- لا زال غالبية الملتحقين بالجامعات يتوجهون نحو التخصصات المشبعة والراكدة
- 40 تخصصًا الأكثر اقبالا جميعها مصنفة بتخصصات «مشبعة جداً»
- تفضيل بعض التخصصات أسهم بزيادة أعداد الخريجين مقارنة بحاجة سوق العمل
- لا بطالة بين حملة دبلوم كلية المجتمع في المجالات التقنية والتطبيقية والمهنية
- 6520 طالبًا وطالبة سجلوا العام الحالي بالجامعات في تخصصات راكدة
- 10 % - 12 % التعيينات الإجمالية بالحكومة وأقل من 2 % من «المخزون التراكمي»

«الخدمة المدنية»:

37874 طلبًا جديدًا بزيادة سنوية 6.7 %	486118 طلبًا مقارنة بـ«455604» العام الماضي

الحصة الكبرى في الطلبات للإناث والجامعيون الأكثر عددا:

- 13656 طلبًا للذكور بنسبة 36 %
- 24218 طلبًا للاناث بنسبة 64 %
- 32621 طلبًا لجامعيين بنسبة 86.1 %
- 5227 طلبًا للدبلوم بنسبة 13.8 %
- 26 طلبًا للدبلوم الفني بنسبة 0.1 %

على مقاعد الدراسة

15576	طالبًا وطالبة / طب عام
3316	طـب الأسـنـان
33292	تخصصات هندسية

في «الكشف التنافسي الأساسي 2023»:

3779	طلبًا من حملة تخصص الطب العام
1632	في تخصص طب الأسنان
65087	مهندسًا ومهندسة

نيفين عبدالهادي | @AddustourNews

نقف أمام أرقام تؤشر لوجود مشكلة حقيقية فيما يخص سوق العمل واحتياجاته، والتخصصات الراكدة والمشبعة، سنويا، وتحديدا عند اعلان ديوان الخدمة المدنية للكشف التنافسي الأساسي، رغم أنه يُعطي جزءا من واقع سوق العمل والتخصصات، إلاّ أنه يعدّ مرجعية هامة في هذا المجال، ذات المشهد يكرر ذاته سنويا رغم كل ما يُبذل من جهود حكومية لتغيير هذا الواقع.

قبل أيام حيث أعلن ديوان الخدمة المدنية عن الكشف التنافس الأساسي للعام 2023، والذي سيتم اعتماده في ملء شواغر الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، والوظائف الإدارية والفنية في الجامعات الحكومية، والمستشفيات الجامعية، والبلديات، وأمانة عمان الكبرى، والمجالس المشتركة، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمراكز العلمية التابعة له للعام الحالي، دون حدوث تغييرات عملية فيما يخص التخصصات الراكدة والمشبعة، إذ نقل الكشف ذات الواقع بقليل من التغييرات للخروج من دائرة مشكلة تكدّس طلبات تخصصات مشبعة في سوق العمل لمدة تتجاوز (15) عاما وإن لم يتخرج منها أحد.

وضمن ملف «الدستور» لهذا الأسبوع والذي يتناول مخرجات الكشف التنافسي للعام 2023، استمرار إشكاليات التخصصات الراكدة والمشبعة، والعزوف عن التعليم التقني والمهني، والتشبث بثقافات تنحصر في توريث المهن كالطب الهندسة على سبيل المثال، ودراسة العلوم التربوية للإناث، وعدم الاستفادة من فرص تمنحها الحكومة لإقامة مشاريع صغيرة، كلها تفاصيل تسيطر على مشهد التخصصات وسوق العمل، وللأسف تحضر سنويا عند كل كشف تنافسي يصدره ديوان الخدمة المدنية.

وبحسب رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر فقد استقبل الديوان (37874) طلبا جديدا ليرتفع العدد التراكمي للطلبات المدرجة على الكشف التنافسي لهذا العام الى (486118) طلبا مقارنة بـ(455604) طلبات للعام السابق، وبزيادة تراكمية سنوية بلغت (6.7 ٪)، مبينا أن الحصة الأكبر في هذه الطلبات للإناث، أيضا كما هو الحال سنويا، حيث بلغ عدد طلبات الذكور (13656)طلبا، بنسبة (36 ٪)، فيما بلغ عدد طلبات الاناث (24218)، وذلك بنسبة (64 ٪)من اجمالي الطلبات الجديدة.

ومن التفاصيل التي تتكرر سنويا، نسبة الجامعيين الأكثر عددا بين الطلبات، وفق الناصر، والذين بلغ عددهم (32621) بنسبة (86.1 ٪)، والدبلوم عددهم (5227) بنسبة (13.8 ٪)، واللافت أن الدبلوم الفني ما يزال قليل الحضور جدا فقد بلغ عدد طلباته (26) بنسبة (0.1 ٪) فقط، من اجمالي الطلبات الجديدة.

وبلغ عدد طلبات الاناث(350036) طلباً بنسبة (72 ٪)، و(136082) طلبا للذكور بنسبة (28 ٪) من المجموع الكلي للطلبات وليس فقط الجديد منها، و(420549) طلبا من الجامعيين بنسبة (86.51 ٪)، و(65394) لحملة مؤهل الدبلوم الشامل بنسبة (13.45 ٪)، و(175) طلباً من الدبلوم الفني بنسبة (0.04 ٪).

ولم يخف الناصر وجود خلل واضح في مخرجات التعليم، مشيرا إلى انه بالنظر الى المؤشرات الإحصائية للكشف التنافسي للعام 2023 يتبين استمرار وجود خلل واضح في مخرجات التعليم العالي، نتيجة الثقافة المجتمعية تجاه التخصصات والمهن التقنية والفنية والمهنية، على الرغم من الجهود المستمرة للديوان والجهات الحكومية المعنية مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، ومؤسسة التدريب المهني وغيرها، منذ اكثر من عقد ونصف في حث الشباب وهم على مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية بالتوجه نحو التعليم والتدريب التقني والمهني والذي يحتاجه سوق العمل، إلا ان غالبية الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي لا يزالون يتوجهون نحو التخصصات المصنفة بالمشبعة والراكدة، وخصوصا في التخصصات الانسانية وتحديدا التعليمية منها.

وكشف الناصر أن عملية التحليل لجانب العرض من التخصصات العلمية المقدمة للديوان أشارت الى وجود (40) تخصصا تعتبر الاكثر كثافة واقبالا من الطلبة عليها، جميعها مصنفة بتخصصات «مشبعة جداً»، نصفها لحملة المؤهل الجامعي، والنصف الآخر لحملة دبلوم كلية المجتمع وبنسبة تشكل (65 ٪، 78 ٪) على التوالي من إجمالي الطلبات المقدمة للديوان، منبها بهذا الاطار الى استمرار الثقافة المجتمعية المتمثلة بتفضيل بعض التخصصات مثل الطب والهندسة، ما اسهم في زيادة اعداد الخريجين من هذه التخصصات مقارنة بحاجة سوق العمل المحلي، حيث يدرس الآن على مقاعد الدراسة حوالي (15576) طالب وطالبة في تخصص الطب العام، و(3316) في طب الاسنان، و(33292) في التخصصات الهندسية، وهذه الاعداد وفقا لسجلات هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها على مستوى البكالوريوس، وفي الجامعات الاردنية فقط، في حين يتوفر في مخزون الديوان على الكشف التنافسي الأساسي للعام 2023 (3779) طلب من حملة تخصص الطب العام و(1632) في تخصص طب الأسنان، و(65087) مهندسا ومهندسة.

ورأى الناصر في هذا الشأن ضرورة البحث عن اسواق عمل خارجية لاستقطاب هذه الأعداد، وخصوصا الأسواق الأوروبية بعد تهيئة الخريجين من حيث القدرات اللغوية وغيرها، بما يمكنهم من الانخراط في هذه الأسواق.

ولفت الناصر إلى أن المسوحات الدورية التي تجريها دائرة الاحصاءات العامة اظهرت مؤخرا عدم وجود بطالة بين حملة دبلوم كلية المجتمع في المجالات التقنية والتطبيقية والمهنية، وبالتالي فإن الديوان يؤكد على ضرورة توجه ابنائنا الطلبة نحو هذا النوع من التعليم والتدريب المهني والتقني والتطبيقي.

وفي إشارة مهمة، بين الناصر أن ارقام وزارة التعليم العالي تبين أن (6520) طالبا وطالبة من المسجلين في الجامعات الأردنية لهذا العام مسجلون في تخصصات اعلن عنها الديوان سابقا كتخصصات راكدة وتم وقف تكديسها في مخزون الديوان.

ومن أوجه الخلل في موضوع التخصصات الإصرار على التعيين بأجهزة الدولة المختلفة، بمعنى ثقافة الوظيفة الحكومية، والانتظار عشرات السنين لحين الحصول على الوظيفة الحكومية، علما أن هذا الجانب غير متاح بالعدد الذي يتخيله البعض، ذلك أن عدد المعينين سنويا لا يتجاوز العشرة آلاف في أحسن الأحوال.

وبحسب رئيس ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن، فإن قدرة الجهاز الحكومي على التعيين تبقى محدودة جدا، حيث تبلغ نسبة التعيينات الاجمالية حوالي 10 ٪ - 12 ٪ من اجمالي الخريجين السنوي، واقل من 2 ٪ من اجمالي المخزون التراكمي.

ورأى الناصر أن هناك حاجة الى تعزيز مفهوم التشغيل بدلا من التوظيف، وتعزيز وتشجيع ريادة الأعمال، من خلال فتح المشاريع الصغيرة انتاجية كانت أو خدماتية والإستفادة من الفرص والقروض المالية التي توفرها الجهات الحكومية لعمل هذه المشاريع مثل صندوق التنمية والتشغيل وغيرها.

ونوّه الناصر في هذا السياق الى أهمية توجه الديوان نحو الإعلان المفتوح للقضاء على ثقافة الانتظار وحث الشباب على التوجه للتخصصات المطلوبة والعمل على تطوير مهاراتهم وكفاياتهم الوظيفية ليتمكنوا من المنافسة والحصول على الوظيفة في القطاعين العام والخاص.

.3

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

لجان لدراسة واقع التعليم التقني وفتح تخصصات وايقاف أخرى

«التعليم العالي» تضع نهجا متكاملا للتعامل مع التخصصات الراكدة والمشبعة

زيادة منح الجامعات التقنية بالجنوب الى 1000

تخفيض نسب التجسير من 20 % الى 5 %

امـان السـائـــح | @AddustourNews

بناء على الأرقام والاحصائيات التي تظهر بين الحين والآخر بشأن التخصصات الراكدة والمشبعة، وارتفاع عدد مخزون طلباتها، في حين يبقى الاقبال على التعليم التقني والمهني متواضعا، وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نهجا متكاملا للتعامل مع هذا الواقع، الذي بات يفرض حاجة لحلول حقيقية.

وبعد اعلان ديوان الخدمة المدنية للكشف التنافسي 2023، وبقاء إشكالية التخصصات الراكدة والمشبعة في ذات الحلقة، ونسب التعليم المهني والتقني أيضا ما تزال متدنية جدا، رغم كل الجهود التي تبذل لجهة تغيير الرؤية حيال التخصصات وزيادة الاقبال على التعليم التقني والمهني، الأمر الذي يجعل من الوقوف على هذا الواقع مسألة ملحة، قراءة وتحليلا.

وضمن ملف «الدستور» لهذا الأسبوع، حول التخصصات المشبعة والراكدة التي كشف عنها الكشف التنافسي للعام 2023، بدا واضحا الجهود التي قامت وتقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سياق السيطرة على إشكالية هذه التخصصات من خلال عدة إجراءات، إضافة لتشجيع الاقبال على التعليم التقني والمهني.

وبرز في متابعتنا، ما وضعته الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) من أسس واضحة كمنظومة متكاملة تعنى بتطوير قطاع التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني، الأمر الذي سعت من خلاله الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة إلى إعادة رسم السياسات وتطوير التشريعات، وإقرار عدد منها خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 2017 - 2021، كقانون هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية 2019، وقانون الاطار الوطني للمؤهلات 2019 لتوطين كافة الدرجات العلمية والشهادات المهنية في المستويات التي تناسبها.

ولم تغفل الوزارة تفاصيل الانتقال للتعليم التقني، وكان لها دور عملي لإحداث تغيير في التعليم التقني، والحفاظ على جودته، وتعزيز مخرجاته، وضمان توافقه مع احتياجات سوق العمل المحلي والاقليمي، وتلبية احتياجات العمال المهرة والفنيين والمهنيين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك، خلق فرص عمل جديدة من خلال تدريب الشباب على وظائف مستقبلية، وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحصول على درجات معادلة تتناسب مع تطلعاتهم الأكاديمية، مما يسهم في حل مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية.

ومن أبرز ما عملت عليه وزارة التعليم العالي بهذا الشأن، كان إقرار العديد من التشريعات، ومنها السياسات العامة للقبول في الجامعات وكليات المجتمع اضافة الى تعليمات الترخيص لإنشاء الكليات الجامعية والمتوسطة التقنية الخاصة وإجراءاته(2017) وتعديلاتها، اضافة الى السياسة العامة لقبول الطلبة في مسار برامج البكالوريوس التقني في جامعة البلقاء التطبيقية والكليات الجامعية التابعة لها، واقرار نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية 2018، اضافة الى تعليمات أسس ومعايير تقديم المنح والقروض من صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية لسنة 2021 والتوسع في انشاء عدد من الجامعات والكليات التقنية، مثل: جامعة الطفيلة التقنية: وهي أول جامعة تقنية تأسست عام 2005، وجامعة الحسين التقنية التي تأسست بمبادرة من مؤسسة سمو ولي العهد عام 2016، إلى جانب عدد من الكليات الجامعية التقنية، مثل كلية لومينوس التقنية، كلية الخوارزمي التقنية، وغيرهما.

وساهمت الوزارة بمواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل وتوجيه الطلاب ودعمهم في مساراتهم المهنية من خلال تشكيل لجنة وطنية من الجامعات والقطاع الخاص لدراسة واقع التعليم التقني في المملكة بكافة الجامعات والكليات الجامعية المتوسطة من حيث (التخصصات القائمة حالياً، أعداد الطلبة في كل تخصص، حاكمية القطاع، الشراكات مع القطاع الخاص، الاعتمادات الدولية، الحاكمية، مدى حاجة سوق العمل المحلي والإقليمي لهذه التخصصات، الكوادر التدريسية، البنى التحتية، نسبة تشغيل الخريجين من هذه التخصصات، سياسات القبول النافذة، البنى التحتية، ومأسسة العلاقة مع القطاعات الإنتاجية، ومعايير الاعتماد لهذه البرامج).

وفي ذات الشأن تم إقرار «مشروع التطور الوظيفي في المسارات المهنية (التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية)» لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة، والموافقة لجامعة البلقاء التطبيقية على البدء في تنفيذ مسار برامج البكالوريوس التقني من برنامج (التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية) وذلك للطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وطلبة كليات المجتمع الحاصلين على الشهادة الجامعية المتوسطة (الناجحين في الامتحان الشامل) وذلك اعتباراً من العام الجامعي 2021/ 2022، على ان تقوم الجامعة بتزويد المجلس بالتخصصات التقنية للحصول على موافقة المجلس عليها.

كما تم توسيع القبول في التخصصات التقنية من خلال البدء بتنفيذ إطار زمني تدريجي لتخفيض أعداد الطلبة المقبولين في التخصصات الطبية (الطب، طب الأسنان، دكتور صيدلة، صيدلة) في الجامعات الرسمية اعتباراً من العام الجامعي (2022/ 2023)، وذلك للوصول إلى الحد الأعلى المسموح به لأعداد الطلبة المقبولين وفقاً للطاقة الاستيعابية الخاصة في كل تخصص.

كما فتحت الوزارة، الآفاق لطلبة وخريجي الكليات الجامعية المتوسطة والمدارس المهنية ومراكز التدريب المهني للالتحاق بالجامعات التقنية في المسار المهني من خلال توجيه الطلبة الناجحين في شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي 2022 للالتحاق بالتخصصات التقنية المطلوبة في سوق العمل، والمطروحة للقبول على مستوى درجة الدبلوم والبكالوريوس في جميع الجامعات، والكليات الجامعية المتوسطة، حيث يتم اعلان هذه التخصصات من خلال رابط خاص مدرج على الموقع الإلكتروني لوحدة تنسيق القبول الموحد.

وتمت موافقة مجلس التعليم العالي على استحداث عدد من التخصصات التقنية على مستوى الدبلوم المتوسط في عدد من الكليات الجامعية المتوسطة.

ومن الإجراءات الهامة بهذا السياق للوزارة، تخفيض نسبة التجسير من 20 ٪ الى 5 ٪ لتشجيع الالتحاق بالتعليم التقني حيث ان سوق العمل بحاجة الى فنيين وليس مهندسين، وزيادة أعداد الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال تشجيع الجامعات على استحداث مسارات البكالوريوس التقني فيها وحسب الاصول ويقوم مجلس التعليم العالي بوضع الأسس والتعليمات الخاصة بقبول الطلبة في هذه البرامج.

وعملت الوزارة على استحداث تخصصات جديدة مطلوبة لسوق العمل المحلي والاقليمي والعالمي حيث بلغ عدد التخصصات المستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية لهذا العام (161) تخصصا.

ووجهت الوزارة الى ضرورة التأكيد على عدم الموافقة على استحداث تخصصات راكدة أو مشبعة في سوق العمل، وايقاف القبول في عدة تخصصات لدرجة البكالوريوس في الجامعات الرسمية وفقاً لتقارير هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، وتخفيض القبول بنسبة (50 ٪) في التخصصات المشبعة والراكدة.

وإعادة النظر في الخطط الدراسية لكافة التخصصات وتطويرها بحيث تتضمن المهارات الوظيفية المطلوبة والمجالات المعرفية التي تمكن خريجي الجامعات من الحصول على شهادات مهنية عالمية في بعض التخصصات والتي ستزيد فرصهم في الحصول على العمل المناسب، مع الاستمرار في تطوير متطلبات الجامعة، وتضمينها المساقات المطلوبة التي تتواءم مع متطلبات سوق العمل، وهي: الريادة والابتكار، والقيادة والمسؤولية المجتمعية، والمهارات الحياتية، والمهارات الرقمية، ومهارات الاتصال والتواصل (اللغة الإنجليزية، اللغة العربية)، والبيئة والاستدامة.

وعملت الوزارة على استقطاب الطلبة لتخصصات تلبي حاجات سوق العمل من خلال تخصيص منح للدارسين في برامج التعليم التقني والتي تتضمن منحا للطلبة من إقليمي الوسط والشمال الدارسين في جامعات الجنوب وزيادتها لتصبح (1000) منحة بدلاً من (600) منحة لكل من جامعتي الطفيلة التقنية والحسين بن طلال، و (150) منحة كاملة للجامعة الأردنية فرع العقبة و (150) منحة لكليات الشوبك والعقبة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وزيادة عدد المنح الجزئية المخصصة لكل لواء للطلبة الملتحقين في برنامج الدبلوم المتوسط في التخصصات التقنية المحددة الى (60) منحة جزئية بدلاً من (40) منحة.

أما بالنسبة للدعم المالي للتعليم التقني فقد تم تخصيص دعم مالي ضمن موازنة الوزارة للتعليم التقني لمشروع تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية، مشروع تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية، ومشروع اعادة هيكلة وتأهيل كلية عجلون التقنية/ مخصص من القرض الايطالي.

وفيما يخص التحديات المتعلقة بالتعليم التقني ووفقا لاستراتيجية الموارد البشرية أبرزها التطورات والتغيرات الديناميكية في العالم والتوسع والنمو في التعليم العالي بشكل عام والتعليم التقني والمهني بشكل خاص، والتغير المتسارع في سوق العمل، وتوجيه وتجهيز خريجي الجامعات لوظائف المستقبل واكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لمواكبة التطورات والتغيرات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، وعدم الإقبال على التخصصات التقنية والمهنية بسبب السمعة السوقية المتدنية للعمل المهني والتقني وانعكاساتها السلبية على التدريب المهني والتقني ، ومحدودية التمويل والمخصصات المرصودة ضمن الموازنة العامة.

.4

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

لتصحيح الثقافة المجتمعية تجاه هذه التخصصات

العزوف عن «التعليم التقني والمهني» يحتاج وقفة في بعديه الاجتماعي والنفسي

استشاري الطب النفسي والتربوي المطارنة:

- المجتمع لا زال يسعى نحو التقليد في اختياراته
- الباحث عن التغيير لا يقبل بالوظيفة التقليدية
- علينا البدء بالتفكير بواقعية أكبر تجاه الأجيال المقبلة

فرات العموش | @AddustourNews

الاقبال على تخصصات دون الأخرى، والعزوف عن التعليم التقني والمهني، جعلت من الصورة النهائية لمخرجات التعليم تتسم بالخلل، نظرا لزيادة كبيرة بعدد طلبات التوظيف في تخصصات باتت تتجاوز الآلاف في مخزون ديوان الخدمة المدنية؛ مما جعل من التخصصات الراكدة والمشبعة إشكالية يعاني منها سوق العمل بشكل ملحوظ.

بعدما أعلن ديوان الخدمة المدنية الكشف التنافسي للعام 2023 وما كشف خلاله من أرقام تدعو لدراسة لواقع مخرجات التعليم، وحاجات سوق العمل، محليا وخارجيا، واللافت الاقبال على تخصصات مشبعة والابتعاد بشكل كبير عن التعليم المهني والتقني، إذ أظهر الكشف التنافسي أن نسبة الاقبال على هذا النوع من التعليم متدنية جدا، ولذلك أسباب مختلفة أغلبها اجتماعية.

ضمن ملف «الدستور» حول الكشف التنافسي للعام 2023، وما أظهره من أرقام تكشف خللا في مخرجات التعليم، بدا واضحا في متابعتنا عزوفا ملحوظا عن دراسة التعليم التقني والمهني، الأمر الذي يحتاج وقفة في البعد الاجتماعي والنفسي على أسباب ذلك، وما هو اللازم حتى يتم تصحيح الثقافة المجتمعية تجاه هذه التخصصات، وآليات لعدم دراسة التخصصات المشبعة، سيما بعد اعلان ديوان الخدمة منذ عامين عن عدم قبول طلبات بعض التخصصات.

ووفق استشاري الطب النفسي والتربوي الدكتور موسى المطارنة فإن سوق العمل مشبع بأغلب التخصصات، لكن الجانب التقني ما يزال لا يوجد مقبلين على دراسته، فعلى سبيل المثال تخصصات الهندسة مشبعة وهناك فائض كبير بها، لكن نجد تخصصات تقنية لا يوجد بها أي عمالة.

وأضاف المطارنة أنه يجب البدء في التغيير، لأن المجتمع لا زال في اختياراته يسعى نحو التقليد، والإقبال على تخصصات مثل الطب والهندسة، ومع التطوّر الحالي الذي طرأ على متطلبات المجتمع والحياة برزت تخصصات جديدة ويفترض قراءة حاجة السوق لها، خاصة مع ظهور مسمى الاقتصاد بالتعليم وأن اختيار التخصص يقترن بمعرفة مردوده المادي وتكلفته وكم يهيئ من مساحة من أجل التفوّق والإبداع به، مع مراعاة جانب الميول والقدرات في اختيار التخصص وما يستطيع الطالب تقديمه حتى يكوّن مفهوما عاما عن التخصص المطلوب، بالإضافة إلى أن الوظيفة لم تعد مطلوبة، بل أن السوق يحتاج أفكارا يجب على الخريج أن يبدأ بها ويخلق من خلالها عمل واقتصاد جديد؛ لأن الوظيفة أصبحت مسألة تقليدية، والباحث عن التغيير لا يقبل بالوظيفة التي لا تجلب له المردود المادي الكافي، وعليه يجب التوجّه نحو التدريب المهني والتقني التطبيقي لأنهما الأكثر طلباً في السوق حالياً، وبالتالي يجب أن يكون الاتجاه نحو هذه التخصصات منها الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والبرمجة بكل أنواعها وتخصصات كثيرة مطلوبة يحتاجها السوق. ولفت المطارنة الانتباه إلى أنه علينا البدء بالتفكير بواقعية أكبر تجاه الأجيال القادمة وتوجيههم لأن الشهادة لا تعني العمل بل تعني تعزيز ذاتي فقط، وضرورة البحث عن أعمال تدرّ الدخل، ويجب على الأهالي أن يتركوا المجال لأبنائهم حرية اختيار تخصصاتهم وإعطائهم مساحة لمعرفة ميولهم وتوجيههم توجيه سليم بعيداً عن التنميط والتقيّد بالتخصصات المشبعة.

من جانبه، قال المختص في التنمية البشرية والقضايا الاجتماعية يونس كفر عيني، إن الفجوة الشاسعة بين أهداف التعليم العالي وسوق العمل تعود إلى أسباب عديدة، من أهمها عدم التثقيف المناسب للطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية، وكذلك غياب التوجيه الفعلي من قبل المؤسسات ذات العلاقة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وقطاع التشغيل العام والخاص، التي يجب أن تضع خطة على مراحل، تهدف إلى التوعية الحقيقية بمدى حاجات السوق حسب الشواغر المتوفرة في القطاعات كافة، وتوضيح مدى فعالية الاستثمار في خلق فرص العمل.

وأضاف كفر عيني، بالتوازي مع ما سبق، تبقى مشكلة الثقافة المجتمعية التي ما زالت تتمسك بنمط الوظائف التقليدية لاسيما المكتبية أو ذات الصيت الاجتماعي وارتباطها بالمستوى المعيشي المبني على التميز الطبقي، والذي بدوره خلق تياراً تصاعدياً في التحاق الطلبة في التخصصات مثل الطب والصيدلة والهندسة، وجعل باقي التخصصات الحيوية ذات النشاط الفعّال الدائم مثل التخصصات التقنية العملية أقل اهتماماً رغم أنها لا تتطلب بالضرورة وجود شواغر في القطاعات، بل يمكنها أن تدفع الخريج إلى التفكير الجدّي في خلق استثمار قائم على إنشاء مشروع شخصي يدرّ دخلاً معقولاً.

وأشار كفر عيني إلى أن العملية تكاملية محورية موزعة بين دور الأسرة والمدرسة والتعليم الجامعي وقطاع التشغيل والاستثمار، حتى ينشأ الوعي الشامل مدفوعاً بخطة وطنية فاعلة؛ للحد من البطالة وتعزيز خلق الفرص النوعيّة والكميّة على حدٍ سواء.

المختص بالتنمية البشرية والقضايا الاجتماعية كفر عيني:

- أسباب عديدة للفجوة بين أهداف التعليم العالي وسوق العمل
- ضرورة التثقيف المناسب للطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية
- التوعية الحقيقية بمدى حاجات السوق والشواغر المتوفرة

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

جهود لتغيير مفهوم العمل واحتياجات السوق وجعله حاضرًا في ذهن الطلبة

«التدريب المهني» حلّ عملي لواقع التخصصات الراكدة والمشبعة

الغرايبة:

«التدريب المهني» سيسهم بعلاج تحديات البطالة

- **توفير فرص التشغيل للشباب والشابات بالشراكة مع القطاع الخاص**
- **تطوير آليات البرامج التدريبية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل**

آية قمق | @AddustourNews

تسعى كافة توجهات وأدوات تغيير مفهوم العمل واحتياجات سوق العمل لجعل التعليم والتدريب المهني حاضرا بصورة أكثر عملية في ذهن الطلبة، كونه الأكثر حاجة اليوم وفي تعلّمه حلّ عملي لواقع التخصصات الراكدة والمشبعة.

ضمن ملف «الدستور» لهذا الأسبوع المخصص لواقع التخصصات المشبعة والراكدة بناء على الكشف التنافسي للعام 2023 الذي أعلنه ديوان الخدمة المدنية نهاية الأسبوع الماضي، بدا واضحا أن التدريب المهني والتقني حل مهم وجوهري، لتجاوز إشكاليات التخصصات الراكدة والمشبعة بشكل جيد، مما يجعل له أهمية كبيرة ويحتّم العمل على تسويقه بصورة حقيقية وعملية.

وبحسب مدير عام مؤسسة التدريب المهني المهندس أحمد الغرايبة فإن هناك أهمية لمواصلة تحديث وتطوير المنظومة التدريبية بالمؤسسة وفقاً لرؤية التحديث

الاقتصادي وبما ينسجم مع التوجيهات الملكية، وخطة الحكومة في تحديث القطاع، الذي يتمثل بتطوير آليات العمل في البرامج التدريبية أو الخدمات وسهولة انسيابيتها وايصالها للمواطن، والعمل على تطوير البرامج التدريبية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، وتبني المعايير العالمية ضمن ما يعرف بالمراكز المتخصصة والمتميزة للتدريب المهني، وذلك لتسهيل التحاق الخريجين بالأسواق المحلية والاقليمية ولمضاعفة اعداد الملتحقين بقطاع التدريب المهني والتقني، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات والشركات الدولية الداعمة. ولفت الغرايبة في حديثه لـ«الدستور» إلى أن الأمر سيسهم في علاج تحديات البطالة للشباب والشابات بالمحافظات كافة، وأهمية استخدام الحلول التقنية الحديثة بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، لمعرفة احتياجات سوق العمل من المهارات الرقمية المطلوبة وتحليل البيانات المتاحة حول البرامج التدريبية.

وأكد الغرايبة أن مؤسسة التدريب المهني جزءا أساسيا من عناصر التنمية، وهي معنية أساساً في عمليات التأهيل والتدريب وتنمية المهارات لدى الشباب والشابات من أجل صقل مهاراتهم وادخالهم لسوق العمل وفقاً لمتطلباته وما يحتاجه.

وأشار الغرايبة إلى أن المؤسسة تعمل بمبدأ الحكومة المتكاملة Whole of Government بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي وشركات القطاع الخاص المتميزة في الحلول الرقمية، وذلك لتطوير البرامج وتضمين مهارات المستقبل المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي مثل المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، علم البيانات، تكنولوجيا البلوك تشين، تصميم وتحكم الروبوتات الذكية، وانترنت الأشياء، والتدريب عبر الواقع الافتراضي، واعتماد مبدأ الحكومة المتكاملة لتسهيل حصول المواطن والمتلقي على الخدمات المقدمة، وتطوير مراكز للتميز، حيث بدأت المؤسسة ذلك بالشراكة مع الجامعات، وفتح مسارات التعليم career path ما بعد التدريب بالشراكة مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، والاستفادة من مخرجات المجالس القطاعية كمدخل لتطوير وتحديث البرامج التدريبية المطلوبة لسوق العمل.

واضاف الغرايبة، أن المؤسسة تعمل على مشروع HTU+، والذي تقوم بتنفيذه مؤسسة ولي العهد ممثلة بجامعة الحسين التقنية، وبالشراكة والدعم من وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني، وذلك لإعادة تأهيل وتطوير 7 معاهد لتكون معاهد متميزة ببرامج تدريبية على مستوى الدبلوم والبكالوريوس التقني لتخصصات مطلوبة في سوق العمل ولضمان ايجاد بيئة تدريبية وتعليمية بمعايير عالمية تساهم في جذب الشباب والشابات للتعليم والتدريب المهني والتقني.

وبين الغرايبة أن المؤسسة تعمل على خطة توعوية للشباب والشابات بأهمية تطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم، حيث يساهم ذلك بتغيير الصورة النمطية حول التدريب المهني، ويجري إدخال التكنولوجيا والرقمنة في جميع عمليات المؤسسة، حيث تم تطوير نافذة التسجيل الالكتروني، ويتم ادارة جميع البرامج والمراحل التدريبية ضمن قاعدة بيانات محوسبة، وسيتم إطلاق تطبيق خاص بالمؤسسة مستقبلاً.

وأضاف الغرايبة أن ذلك يأتي استجابةً لتوجيهات جلالة الملك وسمو ولي العهد وضمن التوجهات الحكومية لتحديث وتطوير منظومة التدريب المهني، وذلك من خلال الانفتاح على المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها للاستفادة من الخبرات الموجودة فيها بهدف تطوير قطاع التدريب المهني في الأردن، حيث تقوم مؤسسة التدريب المهني بتوقيع اتفاقيات تعاون وشراكات ومذكرات تفاهم مع جامعات كلها تصب في مجال التدريب المهني، ليتم تنفيذ برامج تدريبية مشتركة مع هذه الجهات وبشكل يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وعلى سبيل المثال لا الحصر سيتم تمكين المؤسسة من استحداث مشاغل داخل حرم بعض الجامعات في مجالات عديدة ومنها (الزراعة المائية، الفندقة، الخدمات اللوجستية والذكاء الاصطناعي والتدريب عبر الواقع الافتراضي وصيانة السيارات الهجينة وغيرها)

وتسعى المؤسسة وفق الغرايبة لتوفير فرص التشغيل للشباب، بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال اتفاقيات شراكة تدريب ينتهي بالتشغيل، حيث أن لدى المؤسسة 35 معهدا، و348 مشغلا تدريبيا موزعة في جميع محافظات المملكة، ومهمتها إعداد القوى العاملة المدربة والمؤهلة وتقديم مختلف أنماط البرامج التدريبية المهنية لكافة الفئات المستهدفة وللمؤسسات الانتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص وبالتعاون الوثيق مع الجامعات والهيئات والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

وعن دور المؤسسة في الحد من مشكلة البطالة، أشار الغرايبة إلى أن الجزء الأهم في هذا الموضوع يتمثل بإقناع الطلبة للتوجه نحو التدريب المهني والتقني، في ظل غياب ثقافة عيب، فهم بحاجة فقط لبيئة عمل مناسبة ولائقة في المحافظات كافة، وهنا تبرز أهمية استحداث برامج تدريبية جديدة بالشراكة مع القطاعات التنموية كافة، لافتا إلى أن المؤسسة تواصل تحديث وتطوير المنظومة التدريبية لتوفير برامج تدريبية نوعية تتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، وأهمية الاستفادة من التحول الرقمي لتسهيل ايصال الخدمات المقدمة للشباب والشابات مع أهمية زيادة الانتاجية، والكفاءة، والفاعلية بالمؤسسة والاعتماد على مهارات التميز المؤسسي وتحويل الرؤية إلى برامج تنفيذية واضحة مرتبطة بمؤشرات قياس الأداء، وأهمية العمل على تضمين مهارات المستقبل المطلوبة في سوق العمل، الى جانب ضرورة فتح مسارات التعليم ما بعد التدريب بالشراكة مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، والاهتمام بالمهارات الحياتية التي تتضمن مهارات الاتصال الفعال وإدارة المشاريع والذكاء الاجتماعي للمتدربين في معاهد المؤسسة بما يسهم في حصولهم على فرص العمل المستدامة داخل وخارج المملكة.

بدوره، قال مدير مركز الفنيق للدراسات الاستراتيجية أحمد عوض لا شك أن العمل على زيادة نسبة الملتحقين وأعداد الملتحقين بمؤسسة التدريب المهني أو المستوى التعليمي التقني غير الأكاديمي سيساهم بشكل كبير في تخفيف معدلات البطالة لأنه أحد أسباب الارتفاع الكبير بنسب البطالة الفجوة بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل.

مشروع لتعزيز القدرات في تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر في «الألمانية»

مأدبا – احمد الحراوي @AddustourNews

أطلقت الجامعة الألمانية الأردنية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ مشروع تعزيز القدرات في تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر وتحويل الطاقة المتجددة لأشكال أخرى، الذي يهدف لبناء قدرات طلبة الجامعة والقوى العاملة في هذا القطاع مستقبلا.

وأعرب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور علاء الدين الحلحولي خلال لقائه مع رئيسة قسم الطاقة والبيئة في الوكالة السيدة كريستينا هاجيندر والمدير الفرعي للوكالة الانسة يوحنا ومستشار الطاقة للمكتب المهندس نور الدين بلح وبحضور الدكتور هاني محسن من الجامعة عن سعادته بهذا التعاون للنهوض بقدرات الطلبة وزيادة فرص عملهم بعد التخرج وتسليحهم بالمعرفة في مجال تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر الذي سيشكل قطاعًا مهمًّا من قطاعات العمل في السوق الأردني في المستقبل القريب.

وأضاف الدكتور الحلحولي أن مدة المشروع هو عام واحد سينتج عنه مجموعة من المساقات التي ستغطي تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر من حيث الإنتاج، النقل، التوزيع والتخزين، لافتًا إلى أن المشروع سيتضمن عقد العديد من ورشات العمل التدريبية للطلبة والمهندسين والهيئة التدريسية في الجامعة والجامعات الأردنية.

وفي نهاية اللقاء زار الوفد مختبر الشبكات الكهربائية الذكية حيث تم عرض المشاريع التي تغطيها المجموعة البحثية هناك، كما زار عمادة الابتكار ونقل التكنولوجيا والريادة حيث تم التعريف بفكرة إنشاء العمادة وأهميتها من حيث تحويل الأفكار لدى طلبة الجامعة وخريجيها لشركات ناشئة.

.7

السفيرة البريطانية ترعى حفل تخريج طلبة البرامج الدولية المستضافة في جامعة الشرق الأوسط

السفيرة البريطانية لدى رعايتها حفل تخريج طلبة البرامج الدولية المستضافة في جامعة الشرق الأوسط

عمّان – رعت السفيرة البريطانية في عمان بريدجيت برينـد حفل تخريج طلبة البرامج الدولية لبرنامجيّ الماجستير والدكتوراة في جامعة الشرق الأوسط، بحضور رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الأستاذ الدكتور ظافر الصرايرة، ورئيس مجلس أمناء جامعة الشرق الأوسط السعين الدكتور يعقوب ناصر الدين، ورئيستيّ جامعتي بيدفوردشير الأستاذة الدكتورة ريبيكا بنتنغ، والشرق الأوسط الأستاذة الدكتورة سلام المحادين.

وشمل حفل التخريج الذي حضره عدد من أعضاء هيئة المديرين ومجلس الأمناء في جامعة الشرق الأوسط، ونائب رئيسة "بيدفوردشير" الأستاذ أدريان دانش، وجمع من الأهالي وأولياء أمور الخرّيجين؛ طلبة برامج ماجستير إدارة الأعمال العالمية، وماجستير الأمن السيبراني، وطلبة برنامج الدكتوراة في الأعمال، والدكتوراة في الإعلام.

وفي هذا الصدد، رحبت السفيرة البريطانية بالحضور قائلة: إن حفل التخريج هذا بمثابة بداية انطلاقات جديدة للخرّيجين الذين سيعملون على توظيف مهاراتهم لتشكيل العالم الجديد.

وأكدت أن الشراكة التي تجمع جامعة بيدفوردشير مع جامعة الشرق الأوسط فريدة من نوعها، وتأتي لإضفاء سمات عالمية رائدة للطلبة، وأن برامج الجامعة المستضافة تتمتع بشهادة صادرة عن الجامعة الأمّ في بريطانيا، وهي معتمدة من وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ الأردنيّة، ومن هيئة اعتماد مؤسّسات التّعليم العالي وضمان جودتها الأردنيّة، ومعتمدة من وزارة التعليم العالي البريطانيّة.

بدورها، قالت رئيسة جامعة بيدفورشير الأستاذة الدكتورة ريبيكا بنتنغ إن حفل التخريج ليس مجرد لحظات عابرة، بل إنه نوع من أنواع التحول في حياة الطلبة، فكل واحد منهم سيذهب في رحلته لإيجاد السبل التي ستجعل المجتمع مزدهرًا.

وأوضحت أنه لا يمكن تقديم مساهمات إيجابية للمجتمع دون أنظمة تعليمية تطور من مفاهيم الابتكار، مشيرة إلى أهمية الالتزام بتطوير التفكير القيادي، خاصة وأن الشراكة التي تجمع بيدفوردشير والشرق الأوسط استثنائية وتحقق كل ما يلزم لازدهار التعليم.

من جانبها، قالت رئيسة جامعة الشرق الأوسط الأستاذة الدكتورة سلام المحادين إن السفارة البريطانية لعبت دورًا أساسيًا في تفعيل البرامج المستضافة وتحويلها إلى إضافة نوعية للتعليم الجامعي الأردني، معربة عن سعادتها بهذه الشراكة المتجذرة في القيم والتطلعات المشتركة، والالتزام بالتميز.

وأكدت الدور المحوري لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الأردنية، فهي توفر الدعم الذي يحقق استدامة برامج الجامعة المحلية والمستضافة والمشتركة ونموها ويؤكد جودة مخرجاتها.

أما عن كلمة طلبة خرّيجي الماجستير، فقد بيّنت الخرّيجة ليليان المصري أن هذه اللحظات تؤكد أن اختيار إكمال رحلة التعليم والتوجه لمضمار الدراسات العليا في جامعة أردنية ذات طابع عالمي ينبع من إحساسهم بأهمية التسلح بالتعليم النوعي، والذي سيهيئ لهم فرصًا أكبر في مساراتهم العملية لتحقيق قصص النجاح الخاصة بهم.

وعن خرّيجي طلبة الدكتوراة، أعربت الخرّيجة نجوى أشعل عن خالص امتنانها لجامعة الشرق الأوسط، فهي زودتهم بفرصة فريدة للانضمام إلى البرامج الأكاديمية المرموقة عالميًا، بما يعمل على توسيع معارفهم، وتطوير قدراتهم الأكاديمية والبحثية، مؤكدة أن حفل التخريج هذا يعد مناسبة عظيمة تتوج سنوات من العمل الجاد، والتفاني، والعزيمة.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

«الضمان» تنشر تقرير إصابات العمل 2021

15403 إصابات عمل من ضمنها 196 وفاة إصابية خلال 2021

الطراونة: حادث عمل كل 25 دقيقة ونتطلع لبيئة آمنة وصحية للعاملين

أوضاع السلامة والصحة المهنية في المنشآت ليست بالمستوى المنشود

وضع إستراتيجية أهداف ومبادرات للحد والوقاية من إصابات العمل

Controlled Copy

عمان – احمد فياض @AddustourNews

أعلن مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور محمد الطراونة عن أنّ المؤسسة بصدد تقديم حوافز مالية أومعنوية جديدة للمنشآت والأفراد الحاصلين على مراتب متقدمة في جائزة الضمان الاجتماعي للتميّز في الصحة والسلامة المهنية، وذلك لمن يحصل على (90%) فأكثر في التقييم الذي تجريه المؤسسة وفقاً لأسس صادرة لهذه الغاية.

وقال الطراونة: أن التقرير التحليلي لإصابات العمل الذي أصدرته إدارة السلامة المهنية وإصابات العمل في المؤسسة للعام 2021، والذي صدر حديثا، أظهر أن أوضاع السلامة والصحة المهنية في المنشآت المختلفة ليست بالمستوى المنشود، إذ ارتفعت نسبة إصابات العمل المعتمدة لدى المؤسسة بنسبة (27.4%) مقارنة بالعام 2020، إذ أن معدلات وقوع الإصابة ما زالت مرتفعة نسبياً، فقد سجّلت المؤسسة حادث عمل كل (25) دقيقة في جميع القطاعات.

وأوضح بأن المؤسسة وضعت أهدافاً ومبادرات للحد والوقاية من إصابات العمل، وعملت لتطوير خدماتها في هذا المجال، من خلال تحسين آلية الابلاغ عن حوادث العمل، وتطوير أسس وآلية علاج المصاب بالتعاقد مع الجهات الطبية العلاجية بما يتوافق مع توجهات المؤسسة لتسهيل الإجراءات وتحقيق جودة أفضل، بهدف إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين، كما ستقوم المؤسسة بإطلاق حملات إعلامية للتوعية بمخاطر حوادث وإصابات العمل، للحدّ ما أمكن من وقوعها، وتعزيز ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية في أوساط بيئات العمل المختلفة.

واستعرض الطراونة بعض المؤشرات والبيانات الخاصة بإصابات العمل للعام 2021، حيث ارتفعت أعداد الحوادث المسجلة لدى المؤسسة لتبلغ (21388) حادثا في مختلف القطاعات، تم اعتماد (15403) حادثاً منها كإصابة عمل وبما نسبته (72%) من إجمالي الحوادث المسجلة في حينه، فيما بلغ عدد الوفيات الإصابية (196) وفاة إصابية من إجمالي الإصابات المعتمدة.

وبلغ المتوسط العام للإصابات في العام 2021، ما معدله (11.7) إصابة عمل لكل (1000) مؤمن عليه، في حين بلغ معدل وقوع إصابات العمل في القطاعات الاقتصادية الخاصة (16.5) إصابة لكل (1000) مؤمن عليه، حيث شكّلت نسبة إصابات العمل التي نجم عنها حالات شافية (59.2%) من إجمالي الإصابات في العام (2021)، وشكّلت حالات الإصابة بعجز إصابي دائم ووفاة إصابية ما نسبته (26.5%)، وبلغت نسبة الإصابات التي لم تستقر حالتها بعد (2.6%) من إجمالي الإصابات.

وبيّن الطراونة أنّ (12851) إصابة عمل وقعت في القطاعات الاقتصادية الخاصة، حيث احتل قطاع الصناعات التحويلية العدد الأعلى في تسجيل الإصابات بعدد (4057) إصابة عمل وبما نسبته (31.6%)، يليه قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بـ(2830) إصابة وبنسبة (22%)، ثم قطاع تجّار الجملة والتجزئة بعدد (2169) إصابة وبنسبة (16.9%).

و بلغ أعلى معدل وقوع للإصابات لكل (1000) مؤمن عليه، في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي وبنسبة (64.2%)، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة (20.7%)، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة (19.8%).

وأضاف الطراونة أن إجمالي عدد الوفيات الإصابية في القطاعات الاقتصادية الخاصة بلغ (79) وفاة من ضمنها (37) وفاة نجمت عن حوادث الطرق بنسبة (46.8%)، يليها الانفجارات وسقوط الأشخاص بـ (8) وفيات وبنسبة (10.1%)، في حين أن قطاع الصناعات التحويلية سجل (20) وفاة إصابية بما نسبته (25.3%)، يليه قطاع تجار الجملة والتجزئة بـ (14) وفاة وبنسبة (17.7%)، فيما بلغت معدلات وقوع الوفيات الإصابية في قطاع الإنشاءات، يليه قطاع التعدين واستغلال المحاجر، ثم قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، بمعدل (33.4) و(27) و(20.4) وفاة لكل مئة ألف مؤمن عليه على التوالي.

وبلغ عدد إصابات العمل بسبب سقوط الأشخاص، عدد (3602) إصابة وبنسبة (28.03%)، يليها أدوات العمل اليدوي بـعدد (1529) إصابة عمل وبنسبة (11.9%)، ومن ثم الإصابات الناجمة عن سقوط الأشياء بـ(1244) إصابة وبنسبة (9.68%).

وقال الطراونة أن عدد الإصابات التي نجم عنها عجز بنسبة (30%) فأكثر، بلغ (34) إصابة بسبب سقوط الاشخاص، يليه حوادث الطرق بـ (19) إصابة من إجمالي الإصابات في القطاعات الاقتصادية الخاصة، فيما بلغ عدد الإصابات التي نجم عنها عجز بنسبة أقل من (30%)، عدد (1255) إصابة نجمت عن سقوط الأشخاص، يليها الإصابات بسبب الآلات والماكينات بعدد (381) إصابة.

وفي القطاعات الاقتصادية الخاصة: بلغ عدد الإصابات التي وقعت لمصابين تقل أعمارهم عن (30) عاماً، عدد (5897) إصابة وبنسبة (45.9%).

حيث بلغ أعلى معدل لوقوع الإصابات بين من تقلّ أعمارهم عن (20) عاماً وبعدد (29.4) إصابة لكل (1000)، فيما الذين أعمارهم بين (20–24) سنة بعدد (25.2) إصابة.

ومن حيث الإصابات في القطاعات الاقتصادية الخاصة، فقد سجلت أعلى نسبة في قطاع مشغلي المصانع وعمّال التجميع (14.52%) وبعدد (1866) إصابة، تلاه الحرفيين بنسبة (12%) وبعدد (1542) إصابة، فيما شكلت الوفيات الإصابية في مشغلي المصانع وعمال التجميع أعلى نسبة بـ (13.9%)، وبلغ عددها (11) وفاة من إجمالي الوفيات الإصابية.

وبالنسبة لحجم المنشآت من حيث عدد العمّال في القطاعات الاقتصادية الخاصة، فقد شهدت المنشآت التي يعمل فيها (1000) عامل فأكثر عدد (3060) إصابة وبنسبة (24.1%) من إجمالي الإصابات، في حين بلغ عدد الإصابات في المنشآت التي يعمل فيها ما بين (500 – 999) عاملا عدد (26) إصابة لكل (1000) مؤمن عليه، والمنشآت التي يعمل فيها (5 – 9) عمّال ما معدله (17.8) وفاة إصابية لكل 100.000 مؤمن عليه، والمنشآت التي يعمل فيها (1– 4) عمّال عدد (13) وفاة وبنسبة (16.7%) من إجمالي الوفيات في القطاعات الاقتصادية الخاصة والبالغة (79) وفاة.

ومن حيث جنسية المصابين والوفيات الإصابية في القطاعات الاقتصادية الخاصة، فقد بلغ عدد الإصابات بين الأردنيين (11140) إصابة وبنسبة (86.7%) من إجمالي الإصابات البالغة (12851) إصابة، في حين بلغ عدد إصابات العمل بين غيرالأردنيين (1711) إصابة وبنسبة (13.3%).

وبلغ عدد إصابات العمل للأردنيين (17.7) إصابة عمل لكل (1000) مؤمن عليه أردني، ولغير الأردنيين (11.3) إصابة، وبلغ عدد الوفيات الإصابية للمؤمن عليهم الأردنيين (64) وفاة، ولغير الأردنيين (15) وفاة، وذلك من إجمالي الوفيات الإصابية البالغة (79) وفاة إصابية.

ومن حيث جنس المصابين، فقد بلغ عدد إصابات العمل للمؤمن عليهن الإناث (2475) إصابة، وبمعدل (10.2) إصابة لكل (1000) مؤمن عليها، فيما بلغ عدد إصابات العمل بين المؤمن الذكور (10376) إصابة، وبمعدل (19.3) إصابة لكل (1000) مؤمن عليه، وقد بلغ عدد الوفيات الإصابية بين الذكور (70) وفاة إصابية، فيما الإناث (9) وفيات.

وبلغ عدد إصابات العمل بالرضوض (4520) إصابة، وإصابات الجروح (2361) إصابة، وكان معظمها في الأطراف العليا من أجسام المصابين وبعدد (4404) إصابة، فيما الإصابة بالأطراف السفلى (3233) إصابة.

وشهد شهر آذار من بين شهور السنة أعلى عدد لوقوع الإصابات والوفيات في القطاعين العام والخاص، وبعدد (2018) إصابة و (18) وفاة، فيما شهد يوم الأحد من كل أسبوع أعلى عدد للإصابات والوفيات الإصابية، وبعدد (2443) إصابة عمل، و(32) وفاة.

منخفض جوي خماسيني اليوم

عمان - تتأثر المملكة اليوم الأحد، بكتلة هوائية جافة مرافقة لامتداد منخفض خماسيني، ويطرأ ارتفاع ملموس على درجات الحرارة؛ لتسود أجواء دافئة ومغبرة في أغلب مناطق المملكة، بينما تكون حارة نسبيا في الأغـوار والبحر الميت والعقبة مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات عالية، وتكون الرياح جنوبية غربية نشطة السرعة مع هبات قوية أحياناً تثير الغبار في العديد من المناطق.

ويـطـرأ يـوم غـد الاثـنـيـن، انخفاض ملموس على درجـات الحرارة لتعود إلى معدلاتها الاعتيادية لمثل هـذا الوقت من السنه وتسود أجواء باردة نسبياً فوق المرتفعات الجبلية العالية، ولطيفة الحرارة في باقي مناطق المملكة، مع ظهور كميات من الغيوم على ارتفاعات منخفضة في شمال ووسـط المملكة، وتكون الرياح شمالية غربية نشطة السرعة مثيرة للغبار في العديد من مناطق المملكة.

وتبقى الأجواء الثلاثاء، باردة نسبيا فوق المرتفعات الجبلية العالية، ولطيفة الحرارة في باقي مناطق المملكة، مع ظهور كميات من الغيوم على ارتفاعات منخفضة في شمال ووسـط المملكة، وتكون الرياح شمالية غربية خفيفة السرعة.- (بترا)

.10

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب